مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 497-508
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

نمط التسيير الإداري لمديرية التضامن الاجتماعي وإشكالية تحقيق الخدمة الاجتماعية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة (دراسة ميدانية بولاية الأغواط)

The administrative management style of the Social Solidarity Directorate and the problem of achieving integrated social service for people with special needs (a field study in the state of Laghouat)

طالبة دكتوراه مريم بلخضر[1] د/ العيد قعدة
Meriem BELLAKHDAR Laid GAADA
جامعة عمار ثليجي الأغواط
مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية - الأغواط
me.bellakhdar@lagh-univ.dz l.gaada@lagh-univ.dz

تاريخ الإرسال: 2024/07/04 تاريخ القبول: 2024/10/08

الملخص:
ذوو الاحتياجات الخاصة من أهم الفئات المستضعفة والتي تعاني الهشاشة في العالم، حيث تحاول المؤسسات المتخصصة من بينها مديرية التضامن الاجتماعي تحقيق خدمة اجتماعية متكاملة لفائدة تلك الفئة. إلا أن المؤسسة تواجه إشكاليات تعوق الوصول إلى خدمة اجتماعية متكاملة والوصول للأهداف المرجوة، هذه المعوقات ترتبط بالتمويل المادي، وأخرى مرتبطة بنمط التسيير الإداري للمؤسسة، ذلك النمط الذي لا يتماشى وخصوصية الفئة التي تتطلب المرونة والإنصاف وتحقيق التكامل واستحداث أنماط مؤسساتية مع ما يحقق التنمية ودفع عجلة التمكين الاجتماعي لها.
الكلمات المفتاحية: ذوي الاحتياجات الخاصة؛ مديرية التضامن الاجتماعي؛ نمط التسيير؛ خدمة اجتماعية.

Abstract:
People with special needs represent one of the most vulnerable populations in the world when it comes to fragility. For this group, specialized organizations like the Ministry of Social Solidarity work hard to offer comprehensive social services. But the organization has obstacles that prevent people from using integrated social services and from reaching their objectives. These challenges are associated with the institution's administrative management style and financial backing. The particular requirements of the category, which call for adaptability, justice, integration, and the creation of institutional patterns that foster growth and encourage social empowerment, are not met by this management approach.
Key words: People with special needs; social solidarity directorate; management style; social service.

[1]- المرسل المؤلف.

مقدّمة:

إن قضية الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة قضية إنسانية دولية ووطنية وجب الوقوف عليها وتجاوز النظر لتلك الفئة على أنها تشكل عائقا لارتباطها بخاصية الإعاقة، وإنما تبني سياسة الدمج الاجتماعي لها والتوعية والإرشاد والتبصير المجتمعي والتعاون مع الهيئات الحكومية والغير حكومية والمنظمات المحلية والخارجية فيما يخص مصلحة المعاقين، واعتبارهم جزءا من المجتمع ومواطنين لهم حقوقهم الكاملة في شتى المجالات.

حسب ما صرح به المدير العام لحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم بوزارة التضامن الوطني والأسرة الجزائرية إلى أن عدد الأشخاص المعاقين في الجزائر بلغ مليون و 49 ألف[1]، وتقع مسؤولية التكفل وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة على السلطات المحلية والإقليمية بما أنها حلقة الوصل بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وبين المؤسسات المتخصصة منها مديرية التضامن والنشاط الاجتماعي DAS .

وتعتبر مديرية التضامن الاجتماعي إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعتمد على مجموعة من الإجراءات والقوانين والبرامج من أجل دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، وفق استراتيجيات وسياسات تراعي خصوصية هذه الفئة في إطار ما يسمى بالخدمة الاجتماعية المتكاملة.

وبالارتكاز على ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة النمط الإداري لمؤسسة النشاط الاجتماعي بولاية الأغواط والإشكاليات المترتبة عنه، حيث يحتاج الموضوع إلى بحث الظاهرة والاطلاع أكثر على واقعية البرامج الاجتماعية والتأهيلية لفائدة ذوي الإعاقة ومدى تطبيق البرامج التنموية، لأن فعاليات تلك الاستراتيجيات تتوقف على مدى تحقيقها للأهداف المرجوة.

أولا: الإشكالية

إن السعي لتحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة بمختلف أصنافها هي إحدى قضايا الساعة التي تفرضها التحولات الاجتماعية والثقافية على الصعيدين المحلي والعالمي، وانطلاقا من أهمية العنصر البشري في التنمية والنهوض بالمجتمع تصبح من أولويات هذه الشريحة تطبيق برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية، التي تندرج بدورها ضمن مساعي التنمية الشاملة في المجتمع لاسيما الفئات الخاصة، مثل رعاية الفقراء المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء المطلقات والأرامل والأمهات العازبات، والمراهقين المنحرفين وأطفال الشوارع ، فبالرغم من بعض الجهود التي بذلت من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي لهم ، سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو التأهيلي أو على مستوى صناع القرار، إلا أن ذلك لم يعكس تطلعاتهم و طموحاتهم كقوى منتجة وفاعلة في المجتمع .

ومن بين هذه الفئات نجد الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم في وضع هش نتيجة أوضاع صحية أو اجتماعية، أو بيئية معينة، يحتمل أن تسبب لهم تلك الأوضاع – أو تلحق بهم – نوعا من الأذى والضرر، الناجم عن الانعكاسات السلبية للتغيرات والتحولات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية، حيث تكون فرصهم محدودة من الموارد، ولا شك أن ذلك يؤثر على درجة تلبية احتياجاتهم المتنوعة وإشباعها في ومواجهة مشكلاتهم، لهذا نجد أغلب فئات ذوي الاحتياجات الخاصة يبحثون عن ذواتهم في مختلف المؤسسات الاجتماعية، هذه الأخيرة رغم طابعها الإداري فإنها تتميز بخصوصية تختلف عن بقية المؤسسات الأخرى وذلك من خلال طبيعة عملها الذي يستجيب لتطلعات هذه الفئة ويراعي خصوصيتها من خلال تكييف النمط الإداري مع الخصوصيات النفسية والاجتماعية والصحية لهذه الفئة.

وللوصول إلى هذا المسعى كان لزاما على الفاعلين لاسيما مؤسسات النشاط الاجتماعي بالجزائر على وجه العموم ومديرية النشاط الاجتماعي بولاية الأغواط التفكير في برامج وآليات تجعل من أفراد هذه الفئـات قادرين على تحمل مسؤولياتهـم، ومواجهة مصاعب الحياة بفعالية وإيجابية؛ يشعرون من خلالها أنهـم أفراد لهم قيمتهـم ودورهم في بناء مجتمعاتهم، وهذا لا يتأتى إلا برسم سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأهداف، ومن خلال تذليل الصعوبات والتواصل المستمر مع هذه الفئة المعرضة للخطر و إشراكهم في تخطيط وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية التي تخصهم، إضافة إلى التركيز والعمل على النظر إلـيهم كعضو فعال، وذلك بتغيير النظر إليهم من الإحسان إلى المشاركة، ومراعاة تقديم المساعدات لهم، وتيسير إمكانية تمتعهم بجميع أوجه الحياة، للقيام بدورهم الفعال في المجتمع.

انطلاقا مما سبق سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل طبيعة النمط الإداري لمديرية التضامن والنشاط الاجتماعي تشكل عائقا في تحقيق خدمة اجتماعية متكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة؟

التساؤلات الفرعية:

- هل طبيعة نمط التسيير الإداري لمديرية التضامن الاجتماعي يتوافق مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة ؟
- هل تواجه مؤسسة التضامن الاجتماعي صعوبات في تحقيق الخدمة الاجتماعية المتكاملة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- طبيعة نمط التسيير الإداري لمديرية التضامن الاجتماعي لا يتوافق مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تواجه مؤسسة التضامن صعوبات مما يشكل عائقا في تحقيق خدمة اجتماعية متكاملة.

رابعا: أهداف الدراسة

إن الهدف من دراستنا هو محاولة بلوغ جملة من الأهداف المحددة، و بالنظر إلى أهمية الخدمة الاجتماعية وعلاقتها بنمط التسيير الإداري، قررنا تناوله على اعتباره آلية من آليات التطوير و التنمية التي تدفع مديرية النشاط الاجتماعي لتنمية الفئات الهشة لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة وادماجهم في المجتمع والاستعداد لتحمل مسؤوليتها المعنوية قبل القانونية، و ذلك عبر سلسلة من العمليات والميكازمات التي تذلل الصعوبات و تحقيق الغايات.

و في ضوء هذا، فإن دراستنا الراهنة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على النمط الإداري السائد في مديرية النشاط الاجتماعي ومساهمته في تحقيق الخدمة الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة
- ✓ الكشف عن العراقيل والصعوبات التي تعيق عملية التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وادماجهم في الوسط الاجتماعي.

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة

1- ذوي الاحتياجات الخاصة: تنوعت المفاهيم التي تناولت المعاقين كمصطلح علمي حيث أطلق عليهم ذوي الاحتياجات الخاصة لتناسب الاتجاهات الإنسانية العلمية الحديثة، وهي مقسمة الى فئات تعاني اضطرابا جسميا أو عقليا أو خلقيا تعوق نمو شخصيتهم.

لجأ العلماء والباحثون إلى استخدام مصطلحات أخرى بديلة منها: غير العاديين، والفئات الخاصة Exeptional، وذوو الاحتياجات الخاصة The persons with apesial needs هي إشارة إلى كل من ينحرف في أدائه في جانب أو أكثر من جوانب شخصيته عكس أقرانه العاديين[2].

ذوو الاحتياجات الخاصة هم الأشخاص الذي يعانون من اعتلال عقلي أو فيزيائي وهم محدودي النشاط بالشكل الذي لا يضعهم في مساواة مع الآخرين ما يمنعهم من المشارتكة الفعالة والكاملة في الحياة العادية .

تشير كافة المرجعيات العلمية والإحصائية الاستقرائية إلى أن تعداد المعاقين في العالم يصل إلى 610 مليون معاق عام 2010 وأنه يبلغ عدد المعاقين في الدول النامية حوالي 150 مليون معاق[3].

2- مديرية التضامن الاجتماعي: مؤسسة التضامن الاجتماعي DAS تعتبر مديرية التضامن الاجتماعي من المؤسسات الحكومية الجزائرية التي تعنى بشؤون الأفراد من الفئات الهشة بالمجتمع. تقوم بتأطير تطبيق جهاز المساعدة والدعم المباشرين لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة أو المعاقين[4].

3- نمط التسيير الاداري لمديرية التضامن الاجتماعي: تتمتع مديرية التضامن الاجتماعي بنمط إداري بيروقراطي، يرتبط بتطبيق القوانين واللوائح العليا التي تنص عليها وزارة التضامن الاجتماعي وقضايا الأسرة.

من أهم الفئات التي تعنى بنشاط مديرية التضامن الاجتماعي هم ذوي الاحتياجات الخاصة، فهم فئة تتطلب الحصر لا التعميم خصوصا في المعاملات الإدارية لامتلاكها صفة الخصوصية، نظرا لعدم الاكتمال الذاتي على المستوى الجسماني وحتى النفسي. وتستدعي المرونة غير فئات المجتمع الأخرى، لكن المؤسسة تتميز بالحكم المكتبي والتدرج الهرمي، فمن خلال مقابلتنا الميدانية استنتجنا أن المؤسسة لا تخرج عن الإطار القانوني لكنها لا تضيع الجانب الإنساني كما سماه المبحوثين من خلال المساعدات والتسهيلات الإدارية إلا أنها لازالت لم ترق لتطلعات وآمال ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- الخدمة الاجتماعية المتكاملة: ترتبط الخدمة الاجتماعية في المؤسسات والمراكز المتخصصة بتوفير الحقوق المادية التي يحظى بها ذوي الاحتياجات الخاصة منها المنحة وتوزيع التجهيزات الخاصة مثل الكراسي والألعاب التربوية، ولا يخفى أن الجوانب المادية مهمة لكن وجب الانفتاح أكثر على الجوانب اللامادية و انتهاج خدمة اجتماعية متكاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة وسلك اتجاهاتها الحديثة المتمثلة في: التمكين الاجتماعي، التنمية.

ذلك ما سينعكس على فعالية أداء جميع المؤسسات المتخصصة مما يعود بالإيجاب على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

سادسا: بناء الأدوات المنهجية للدراسة

1- منهج الدراسة: من الأمور المتعارف عليها أن منهج الدراسة يتحدد وفقا لطبيعة الموضوع المراد دراسته، وكما هو معروف أيضا أن المنهج: هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، لاكتشاف الحقيقة و للإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق و طرق اكتشافها[5].

حيث يعرف حمد سليمان المشوخي المنهج الوصفي بأنه المنهج المتبع لدراسة وإيضاح خصائص الظاهرة أو حالة معينة، كما هي كائنة في الواقع وتفسيرها وتحديد علاقاتها في إطار ظواهرها والمتغيرات المحيطة بها، بالإضافة إلى الإحداثيات التي تقود إلى تعميمات متباينة[6].

وانطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتمثل في رصد ميكانيزمات وأبعاد الخدمة الاجتماعية و علاقتها بنمط التسيير الإداري لمدرية النشاط الاجتماعي لولاية الاغواط، فقد اقتضى من دراسة واقع الظاهرة ومعالجتها وتشخيص مؤشراتها وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لتشخيص الموضوع ومعرفة جوانبه وتحليل أبعاده، والكشف عن مسببات الظاهرة قيد الدراسة، وذلك بغية الوصول إلى نتائج وملاحظات يمكن أن تساهم في إيجاد حلول للمشاكل المكتشفة باستعمال التحليل المتعدد المتغيرات.

2- أدوات البحث: إن اختيار الباحث لأدوات جمع البيانات، يتوقف على العديد من العوامل، فطبيعة المشكلة والفروض تتحكمان في عملية اختيار الأدوات، ولا يكفي أن يتقن الباحث طريقة واحدة لجمع البيانات، ولكن يجب أن يلم إلماما كافيا بالأدوات المختلفة لجمع البيانات، الأمر الذي يمكنه من تقييمها لاختيار أكثرها مناسبة لطبيعة بحثه.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض الأدوات المنهجية، التي تتكامل فيما بينها للحصول على معلومات دقيقة، فمن بين هذه الأدوات:

أ- المقابلة: تكتسي المقابلة أهمية بالغة في عملية جمع المعلومات، حيث تكون عبارة عن اتصال شفهي مباشر بين الباحث و مبحوثيه، بحيث تسمح بالكشف عن بعض المعلومات التي يفترض أن تقال – علنا - وذلك لأن المقابلة يمكنها أن تساعد الباحث على حصوله أو ميلاد نوع من الثقة من طرف مبحوثيه، ولا يكون المبحوث خلالها مقيدا في حواره مع الباحث، وبالتالي فإن استعمالها يهدف إلى جمع البيانات الأصيلة عن وحدات مجتمع البحث والتي لا يمكن الوصول إليها بوسيلة أخرى غيره[7].

ولقد اعتمدنا خلال دراستنا الميدانية على المقابلة الحرة المقننة التي لا تكون الأسئلة موضوعة مسبقا، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة مستوحاة من فرضيات البحث، حيث تضمنت محورين أساسين ومجموعة من الأسئلة المفتوحة، واستخدمنا هذا النوع من المقابلة مع كل من مدير النشاط الاجتماعي و رؤساء المصالح، كما تم إجراء حديث مع إطارات المؤسسة عن واقع الخدمة الاجتماعية والأساليب المستخدمة في ادماج ذوي الاحتياجات الخاصة، وطرق التواصل معهم.

ب- الملاحظة: تعد الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم المختلفة فلا يقتصر استخدامها على علم دون الآخر، فكما استخدمت في الماضي فهي تستخدم في الحاضر، بغض النظر عن تطور الأساليب التكنولوجية الأخرى، وقد عرفها محمد طلعت عيسى على أنها الأداة الأولية لجمع المعلومات، وهي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية و الملاحظة في أبسط صورها، و هي النظر إلى الأشياء و إدراك الحالة التي هي عليها[8].

كما يقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي ، ودون استعمال أدوات دقيقة للقياس. وقد استخدمنا الملاحظة في:

- الاطلاع التفحص المباشر للظاهرة في الميدان محل الدراسة، من خلال رصد عملية التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة و طبيعة المرافقة المعتمدة في المديرية.
- ويتجلى كذلك استخدام هذه الملاحظة في دراستنا هذه أثناء إجراء الزيارات الاستطلاعية للمؤسسة.

وعلى العموم، كان استخدامنا للملاحظة كأداة مكملة للبيانات التي تم الحصول عليها من المقابلة، كما أفادتنا في عملية جمع المعلومات وترجمتها إلى الأسئلة التي طرحناها في المقابلة.

3- عينة الدراسة وكيفية اختارها: تعتبر العينة أهم خطوة للباحث الاجتماعي، حيث يفترض أن تحمل كل الخصائص والمميزات التي تمثل المجتمع المدروس، لأنّه كلما كانت العينة مختارة بشكل دقيق أدى ذلك إلى التقليل من نسبة الخطأ وبالتالي الوصول إلى نتائج تقرب أكثر للواقع، ويقصد بعينة البحث "مجموعة من الأفراد لها خصائص مجتمع أكبر، وهي جزء منه، نقوم بدراستها لتمكينها من الوصول إلى نتائج مطابقة للمجتمع الأصلي الذي تمثله، ويمكن تعميم هذه النتائج عليه[9].

إن طبيعة الدراسة التي تناولناها والتي تدور أساسا حول نمط التسيير الإداري وإشكالية تحقيق الخدمة الاجتماعية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة جعلت منا إلى اختيار عينة قصدية على اعتبار أن موضوع البحث يفرض على الباحث ضرورة التركيز على فئة الإطارات (رؤساء المصالح) لأنها هي الفئة الصانعة والمتخذة للقرار الإداري داخل المؤسسة.

ولما كان عدد المصالح يقدر بخمسة، أي يعني أن عدد المبحوثين هم 5 بالإضافة الى مدير المؤسسة، وبالتالي فقد تم مسح جميع العينة، في إطار ما يسمى " المسح بالعينة" حتى يتسنى لنا التقرب أكثر من فهم طبيعة الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر مصداقية.

4- حدود الدراسة:

المجال الزمني: تمثل المجال الزمني في فترة شهر جوان 2023، إلا أنّها تطلبت وقتا كبيرا في التحليل والخروج بالنتائج وكتابة التقرير.

المجال الجغرافي: تمثل المجال الجغرافي في مديرية النشاط والتضامن الاجتماعي بولاية الاغواط.

سابعا: التحليل الكيفي لنتائج الدراسة

تحليل عناصر الفرضية الأولى: طبيعة نمط التسيير الإداري لمديرية التضامن الاجتماعي لا يتوافق مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة

مما لا شك فيه أن المؤسسات الجزائرية خاصة، ذات طابع إداري وخدماتي، تتميز بنمط إداري موحد تحكمه قيم تنظمية مستوحاة من قانون العمل، حيث أن صنع القرار يكون مركزيا من الجهات الوصية وعلى المؤسسة المحلية تنفيذ القرار بغض النظر عن طبيعة المحيط الاجتماعي، كما أن فريق العمل يسهر على دراسة الجدوى السوسيو اقتصادية للوضعية الحالية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ويتم إخضاعها للتحقيق النفسي والاجتماعي، ومن ثم ترسل المعطيات للجهات الوصية التي بدورها تقوم بتحديد احتياجات ومتطلبات هذه الفئة على المديين؛ القصير والمتوسط

ومن خلال المقابلة الميدانية التي أجريت بالمديرية، يؤكد المبحوثون أن المؤسسة منضبطة وتطبق جميع النصوص الوزارية، وتأخذ كل القوانين بعين الاعتبار على حد قولهم، وتحاول البقاء على اتصال بهم، هذا الاتصال مباشر فقط كون المؤسسة لا تملك مجالا الكترونيا أو منصة الكترونية، وتكتفي بالاتصال المباشر مع ذوي الاحتياجات الخاصة في المحيط المؤسساتي. إلا أنّه من أهم عناصر الأبعاد الحديثة في الخدمة الاجتماعية المتكاملة، التمتع بالتواصل الالكتروني لتوفير التنقل خاصة لذوي الإعاقة الحركية على غرار الكثير من الخدمات الأخرى كالاستفسارات والبقاء على تواصل دائم مع المؤسسة.

من أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة:

1- خدمات في الجانب الصحي:

- وجود لجنة طبية ولائية متكونة من أطباء في تخصصات مختلفة.
- فحص الحالات من أجل الحصول على المنحة أو (منحة العجز) كما يسميها المبحوثون.

ملاحظة: اذا لم يفحص الفرد المعاق من طرف اللجنة الطبية لا يستفاد من المنحة.

2- خدمات المواصلات والتنقل:

- النقل المدرسي (للمتمدرسين في المراكز المتخصصة البيداغوجية).
- التمتع ببطاقات للاستفادة من النقل العمومي مجانا (اتفاقية مع مديرية النقل).

3- خدمات في الجانب الارشادي النفسي. :

- عرضهم على الأخصائيين النفسانيين.

4- خدمات في الجانب التعليمي:

- هناك مراكز متخصصة عددها ستة (ثلاث مدارس و ثلاثة مراكز طبية بيداغوجية)

ومن جهة أخرى يتميز النمط الإداري بالمؤسسة بـ:

أ- الاتصال الرسمي

ب- التمسك بالقوانين

ج- التسلسل الهرمي

د- الروتين وعدم استحداث الأساليب

وهذا النمط حسب ماكس فيبر يسمى بالتنظيم البيروقراطي الذي يعسى إلى التطبيق المطلق للقوانين واللوائح التنظيمية من تحقيق أكبر قدر من الفاعلية. وهذا أثر سلبا على الفئات الهشة لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة الذين صرحوا لنا خلال لقائنا بهم في المديرية بأنهم يعانون التهميش والاستبعاد من مسار الحياة الطبيعية نتيجة للموانع والعقبات الاجتماعية كالتحيز ضد الإعاقة، والتنميط وبيروقراطية الاجراءات، بالإضافة إلى سياسية العزل في مؤسسات التربية الخاصة واستبعادهم من فعاليات الحياة العادية.

ومن جهة أخرى وحسب مقابلتنا مع المدير الولائي للنشاط الاجتماعي أن المؤسسة غير مستقلة إداريا حتى تجتهد في استحداث أنماط تتوافق أولا مع ثقافة البيئة الاجتماعية من جهة وخصوصيات الفئات الهشة، بل هي مؤسسة تسهر على تطبيق تعليمات الوزارة، ولا يمكن اتخاذ القرار إلا بالرجوع للوزارة، ويعترف المدير أن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تجعل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة متذمرين من الخدمات المقدمة لهم، وإن كانت كافية من حيث الكم، لكن عادة هذه الفئة تنتظر من الدولة أفضل مما هو مقدم لهم.

ويرى أنه لابد من وضع خارطة الطريق نحو استحداث استراتيجيات إدارة التطوير والتغيير الإداري من خلال تجهيز المؤسسات بالوسائل المستحدثة لزيادة توسيع البرامج والخدمات وتنميتها وفق ما يناسب خصوصية العينة "المعاقين" لأنّ القيادة والادارة ليستا فرض أوامر بل تفهم للمشاكل والعمل على حلها مع ضرورة الإعداد العملي تماشيا مع حالات المعاقين[10].

تحليل عناصر الفرضية الثانية: تواجه مؤسسة التضامن صعوبات مما يشكل عائقا في تحقيق خدمة اجتماعية متكاملة

إن التحديات التي تواجه المؤسسات الاجتماعية في الجزائر هو كيفية التكيف مع الصعوبات المحيطة بها من خلال الدمج مع التطور التقني والإبداع الاجتماعي، الذي يبقى أحد الرهانات في تحقيق متطلبات الخدمة الاجتماعية لأنه لا يمكن إغفال العلاقة القوية بين البعد التكنولوجي والبعد الاجتماعي، وقد تأكدت هذه العلاقة مع منظري المدرسة السوسيوتقنية في بداية الخمسينات، ولعل أبرز الأعمال التي

قادها معهد تافيستوك Tavistock Institute في لندن سنة 1946، و قد ركز رواد هذه المدرسة أمثال E.Trist، F.Emery و J.Woodward وغيرهم على ضرورة تحليل طبيعة التنظيم وشكل المنظمة انطلاقا من عاملين أساسين وهما التكنولوجيا المستعملة والبعد الاجتماعي"، وبالتالي فإن العلاقة أبرزت أهمية التكنولوجيا في التنظيم كبعد غير مادي بوجود بعد إنساني يتمثل في الأفعال، والبعد المعرفي للأفراد ومجموعات الأفراد التي تستعمل وسائل تكنولوجية.

فمديرية النشاط الاجتماعي بولاية الأغواط كباقي المديريات تعاني من صعوبات إدارية واجتماعية والمتمثلة في ثقافة ذوي الاحتياجات الخاصة. ولعلّ من أبرز العراقيل، تلك التي ترتبط بالنمط المؤسساتي ذلك النمط الذي لا يتوافق وخصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا ما يحيل دون تحقيق الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك نتيجة عدم مرونة الإجراءات والممارسات المؤسساتية والتحيز ضد المعاقين والميل إلى التنميط بالإضافة إلى تعذر وجود البيانات وحتى المؤسسات المناسبة[11].

بالإضافة إلى صعوبات ترتبط بمسألة التكفل والاندماج الاجتماعي خاصة من الجانب المادي، ففي الغالب الدعم الوزاري لا يغطي العجز ولا يغطي جميع الاحتياجات على حسب ما صرح به المبحوثين.

كذلك يرى المبحوثون أن هناك صعوبات ترتبط بالمعاقين وأهاليهم، تلك الصعوبات تتعلق بالذهنية العامة للأهالي لأنهم في الغالب يطالبون بالمنحة المالية فقط، هذه الأخيرة عادة لا يستفيد منها المعاق شخصيا بل أحد أفراد العائلة، كما يقر أحد الإطارات أنهم يجدون صعوبة في تحديث المعلومات الخاصة بالمعاق، فذوي المعاقين يرفضون بطريقة غير مباشرة طلب المؤسسة بالوثائق التي انتهت صلاحيتها من أجل إحصائه و تحديد احتياجاته.

من جهة أخرى يؤكد احد إطارات المديرية أنه في بعض الأحيان يموت المعاق ولا يتم تبليغ المديرية لعدة أشهر، وذلك من أجل الاستفادة الشخصية من المنحة المالية والخدمات المقدمة للمعاق. وهذا ما يعيق أولا إحصاء عدد الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديد الاحتياجات المطلوبة، وبالتالي في بعض الأحيان يقول أنه تقع فجوة بين عدد الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وحجم الخدمات المطلوبة لتغطية العدد. وبالتالي في بعض الأحيان نجد فائضا، وفي بعض الأحيان يكون عجزا، وهذه الأخيرة تؤثر على النسق العام للموقف الإداري على المستوى المحلي ومنه على مستوى الوزارة.

ثامنا: النتائج العامة للدراسة

من خلال التحقق من الفرضيات في الواقع استنتجنا مايلي:

- النمط الإداري البيروقراطي هو النمط السائد بمديرية التضامن الاجتماعي وتتمسك المديرية بالقوانين واللوائح الإدارية في تسيير شؤونها.
- تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي على الاتصال المباشر مع ذوي الاحتياجات الخاصة داخل محيط المؤسسة حيث أنها لا تملك منصة أو موقعا الكترونيا.

تتعامل مديرية التضامن الاجتماعي بالأغواط مع 24 بلدية تابعة للولاية في الشؤون المخولة لها.

- من أهم الخدمات التي يحصل عليها ذوي الاحتياجات الخاصة هي المنحة الشهرية التي تتراوح ما بين 3000 آلاف دينار جزائري لذوي الإعاقة النسبية، إلى 10000آلاف دينار جزائري بالنسبة للأشخاص ذوي إعاقة مئة بالمئة. (من شروطها أن يكون المعاق عاجزا عن القيام بأي مهمة وعدم ممارسته أي نشاط تجاري).

- تصب المنحة عبر البريد ويجب أن تسحب خلال ذلك الشهر وإلا ترجع إلى خزينة الدولة.
- للاستفادة من المنحة يمر المعاق على لجنة طبية ولائية خاصة.
- تتمثل خدمات مديرية التضامن والنشاط الاجتماعي في خدمات صحية وتعليمية، المواصلات والتنقل، بالإضافة إلى خدمات في الجانب النفسي والارشادي.
- نمط وطبيعة التسيير الإداري بالمديرية لا يتوافق وخصوصية الفئة.
- هناك صعوبات تتمثل في ثقافة عائلات وأهالي ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تركيزهم على الجانب المادي ورفع المنحة الشهرية أكثر من تركيزهم على تطوير إمكانات الطفل ودمجه النفسي والاجتماعي مما يعيق تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية.
- هناك صعوبات مادية ومعنوية تواجهها مؤسسة التضامن الاجتماعي، من بين العراقيل عدم التكفل التام بكل المعاقين خاصة الذين يقطنون في المناطق النائية لعدم إلتحاقهم بالمراكز المتخصصة، ضف إلى ذلك العراقيل المرتبطة بالتمويل المالي الذي في الغالب لا يغطي جميع الاحتياجات.

خاتمة:

التكفل المؤسساتي بذوي الاحتياجات الخاصة من أحدث المواضيع البحثية التي تتطلب الاستقراء الميداني والتقصي والبحث فيه ونأمل أن دراستنا هذه قد سلطت الضوء ولو بالشكل الكافي.

فتحقيق الخدمة الاجتماعية فعليا هي مسؤولية الجميع، مؤسسات حكومية وغير حكومية، أفرادا وأسرا والمجتمع ككل.

بناء على ما تقدم في دراستنا، فإن الخدمة الاجتماعية في المراكز المتخصصة لازالت لم ترق إلى خدمة متكاملة تحقق طموحات ذوي الاحتياجات الخاصة، فالخدمة الاجتماعية ليست مجرد مهنة أو خدمة إنما لها اتجاهاتها ومبادئها، تعتمد على أسس خاصة ووجب الوقوف على طبيعة التسيير المؤسساتي لتلك المراكز وتفعيل الدور ومضاعفة الجهود لأن ذوي الاحتياجات الخاصة مورد بشري مهم رغم معرفتنا بإمكانيات وواقع البلاد.

يسعى كل بحث للوصول إلى توصيات من أجل تحقيق الكفاءة المطلوبة، ومن بين أهم التوصيات التي يمكن أن يخرج بها بحثنا:

- مواجهة العراقيل والوصول إلى خدمة اجتماعية في المستوى المطلوب لابد من انتهاج أهم الأبعاد الحديثة للخدمة الاجتماعية المتكاملة بتوفر بعدين أساسين هما: التمكين الاجتماعي والتنمية لفائدة الفئات المهمشة خاصة منهم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير آليات وأساليب حديثة لرعايتهم.

من أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي والتنمية في مجال الخدمة الاجتماعية لدينا ما يلي:

- توفير الأمن من الناحية الصحية ووضع قيمة اجتماعية للفرد المعاق من خلال تحقيق العدالة واعتراف الآخر بهم وتقبلهم.
- العمل على تغيير نظرة المجتمع للمعاق على أنه شخص عاجز، ووضع برامج وندوات لتعزيز التوعية لتقبل هذه الفئة كمواطنين عاديين لهم حقوقهم.
- توفير الأمن النفسي والاجتماعي وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تمكينهم سياسيا من خلال المشاركات في صناعة القرارات خاصة فيما يخص أوضاعهم وتطويرها وتحيينها.

- وضع برامج التدريب النفسي والاجتماعي للتكيف مع الإعاقات وتطوير معرفتهم بأهم السلوكيات الصحية والاسعافات الاولية.
- تذليل الصعوبات الإدارية في بعض الإجراءات وتسهيلها.
- الاهتمام بالعنصر البشري في المؤسسات المتخصصة كما يرى ميرتون Merton أن التمسك بالأنظمة والقوانين سيؤدي إلى مزيد من الروتين.
- تحسين المستوى المعيشي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- إصدار تشريعات دورية لفائدة المعاقين.
- الاهتمام بالحياة العملية وتأهيلهم الوظيفي.
- وضع شبكات اتصال وتواصل غير رسمية تتوافق وخصائص الفئة.
- تنمية مهاراتهم المهنية والعملية لتتوافق مع سوق العمل.
- توفير الأعمال والمهن المناسبة لهم .
- تدريبهم على استعمال الآليات التقنية الحديثة.
- الشراكة والتعاون مع المؤسسات المجتمعية الأخرى فيما يحقق مصلحة ذوي الاحتياجات الخاصة. لأهمية التكامل مع المنظمات والجمعيات والأفراد ومساعدة تلك الفئة في شتى المجالات.
- منحهم القروض المالية والمساهمة في المشاريع الاقتصادية.
- تجهير المنشآت والبنايات العمرانية وحتى المواصلات مع ما يتماشى وخصوصية الفئة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 1982.

2- حمد سليمان، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

3- داليا حافظ المنهراوي، التطور الحضاري لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ط1، القاهرة، مصر، 2022.

4- عبد الرحمن عبد الرحيم الخطيب، الخدمة الاجتماعية المتكاملة في مجال الاعاقة ، مصر، د. ط، 2006.

5- عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

6- محمد شفيق، البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985.

ثانيا: الرسائل العلمية

7- لعجال عفيفة، دور الخدمة الاجتماعية في ادارة وتنظيم مؤسسات رعاية المعوقين "دراسة بمديرية النشاط الاجتماعي بولاية مسيلة رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2019.

ثالث: المقالات

8- ليلى ك، أكثر من 1.5 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر والاعاقة الذهنية هي الاكثر انتشارا، البلاد.نت، 14/03/2021، مقال على موقع البلاد شوهد يوم 25 ماي 2023 على الساعة 20:45 سا:
https://www.elbilad.net/national/

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات

9- محمد مهدي، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، المؤتمر الثاني للإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، كلية الأداب جامعة المنصورة،مصر،2004.

خامسا: المراسيم

10- مرسوم تنفيذي، رقم 10.128، يتضمن تعديل تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي للولاية، 2010.

الملاحق:

دليل المقابلة

المحور الأول: طبيعة النمط الإداري السائد وعلاقته مع ذوي الاحتياجات الخاصة

1- كيف ترى طبيعة السلطة السائدة في المؤسسة سواء داخل بيعة العمل أو مع المحيط الاجتماعي؟

2- ما نوع الاتصال السائد بين المؤسسة والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ؟ وهل ترى أنه فعال؟

3- هل طبيعة الاتصال الذي تستخدمه المؤسسة يتوافق مع طبيعة الإعاقة؟

4- ماهي الخدمات الموجهة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة؟ وهل هي كافية لإشباع حاجاتهم المعنوية والمادية؟

5- كيف تقيم العلاقة السائدة بين المدير و الموظفين من جهة وبين الموظفين فيما بينهم من جهة أخرى؟

6- هل هناك مرونة في التسيير الإداري لا سيما في عملية صنع واتخاذ القرار؟

ماهو نمط القيادة السائد في المؤسسة وهل له تأثير مباشر على المناخ التنظيمي؟

7- هل تسعى المؤسسة الى مشاركة كل الفواعل في عملية اتخاذ القرار؟

8- هل يتم اشراك الفئات الهشة لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة في الاجتماعات والقرارات الخاصة بهم؟

9- هل يتم عملية التواصل مع الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة بطريقة غير رسمية أم وفق لوائح و قوانين تنظيمية؟

المحور الثاني: الصعوبات التي تواجه المؤسسة في تحقيق الخدمة الاجتماعية؟

10- على أي أساس تقوم المؤسسة بعملية تحيين العدد الخاص الفئات الهشة؟

11- ماهي أهم الصعوبات التي تواجه دون تحقيق عملية التواصل اندماج ذوي الاحتياجات الخاصة؟

12- هل حضر وضبط الفئات الخاصة يكون تقليدي ام هناك منصة تقنية تساعد على ذلك؟

13- هل ثقافة المؤسسة تتوافق مع ثقافة الفئات الخاصة في مجال الرعاية؟

14- هل اللوائح التنظيمية و القانونية تخدم الفئات الهشة من خلال تذلل الصعوبات و تحقيق الاندماج؟

15- هل أهالي وعائلات الفئات الخاصة يتعاونون مع المؤسسة لتذليل العراقيل والصعوبات؟

16- هل تراعي المؤسسة طبيعة الإعاقة وخصوصياتها في عملة التواصل معهم الفئات الهشة؟

17- هل نجحت المؤسسة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعيا؟

الهوامش

[1]- ليلى ك، أكثر من 1.5 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر والإعاقة الذهنية هي الأكثر انتشارا، البلاد.نت، 14/03/2021، مقال على موقع البلاد، https://www.elbilad.net/national/، شوهد يوم 25 ماي 2023 على الساعة 20:45سا.

[2]- داليا حافظ المنهراوي، التطور الحضاري لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ط1، القاهرة، مصر، 2022، ص18.

[3]- عبد الرحمن عبد الرحيم الخطيب ، الخدمة الاجتماعية المتكاملة في مجال الاعاقة ، مصر، د.ط، 2006، ص11.

[4]- مرسوم تنفيذي، رقم 10.128، يتضمن تعديل تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي للولاية، 2010، ص5.

[5]- محمد شفيق، البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985، ص78.

[6]- حمد سليمان، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 177.

[7]- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 1982، ص 9.

[8]- عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 79.

[9]- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، المرجع السابق، ص 9.

[10]- محمد مهدي، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، المؤتمر الثاني للإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، كلية الآداب جامعة المنصورة، مصر، 2004، ص3.

[11]- لعجال عفيفة، دور الخدمة الاجتماعية في ادارة وتنظيم مؤسسات رعاية المعوقين "دراسة بمديرية النشاط الاجتماعي بولاية مسيلة رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2019، ص204.